الزنداني يتعرض لحادث وشكوك حول ضلوع جهات أجنبية



الاثنين 6 مارس 2006 04:01 م

صنعاء: عبد الرحمن اليماني

في حادثة تعد الثانية خلال الأيام الماضية كادت تودي بحياته تعرض الشيخ عبد المجيد الزنداني- رئيس جامعة الإيمان- إلى حادثتين منفصلتين، حيث تعرضت سيارة الشيخ صباح السبت إلى انفصال إطار السيارة عنها مما أدَّى إلى انحدارها وتوقفها وهو متجه في طريقه إلى جامعةِ الإيمان، وقالت مصادر: "إنَّ هناك تحقيقات فنية تجري في الموضوع خصوصًا وأنَّ هناك شخصياتٍ يمنية تعرَّضت لحوادث مشابهة".

وكان الشيخ قد تعرَّض منذ أيام لحادث مشابه حيث انفجر إطار سيارته فجأةً وهو في طريقه إلى أداء صلاة الجمعة قبل الماضية بمحافظة "عمران"، وقال الشيخ: إنه قام بإبلاغ مكتب رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

وألمحت مصادر باليمن إلى أنَّ ضلوع بعض الجهات في الحادثين غير مستبعد خاصة بعد مطالبة أمريكا بإلقاء القبض على الشيخ الزنداني.

وكانت قيادة التجمع اليمني للإصلاح قد ناقشت السبت 4/3/2006م، مع السفير الأمريكي توماس كراجيسكي قضية الشيخ الزنداني، غير أن الخبر الرسمي عن اللقاء اكتفى بإعلان أنَّ السفير أوضح سياسة الإدارة الأمريكية المعلنة إزاء القضية.

جدير بالذكر أن آدم إيرلي- المتحدث باسم الخارجية الأمريكية- نفى أن تكون الولايات المتحدة قد طلبت من الحكومة اليمنية اعتقال الشيخ عبد المجيد الزنداني- رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح-، موضحًا أن الطلب الأمريكي اقتصر على حثِّ صنعاء على تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بمنع سفر الزنداني وتجميد أرصدته وأمواله، ولم يتضمن وضعه رهن الاعتقال.

وقال إيرلي: "لن أقول لكم ما إذا كان الرئيس بوش قد بعث برسالة إلى صالح أو لم يبعث فهذا ليس من صميم عملي، ولكن ما أستطيع أن أقوله لكم هو أننا قد أوضحنا في أكثر من مناسبة وبشكل جلي لحكومة اليمن عن طريق مسئولين على أرفع مستوى بأن عبد المجيد الزنداني يجب أن يخضع لما اتخذته الأمم المتحدة بشأنه، وأن اليمن كعضو في منظمة الأمم المتحدة عليه

التزامات تتطلب منه اتخاذ خطوات لتطبيق القرار المتعلق بالزنداني، وهذا يعني منعه من السفر واتخاذ إجراء بشأن ممتلكاته، وهذان هما الإجراءان الأساسيان اللذان ينص عليهما قرار مجلس الأمن الدولي، أما الاعتقال فلم ينص عليه القرار الدولي ولم نطالب به".

وتابع المسئول الأمريكي قائلاً: "وبالنسبة لنا هنا في الولايات المتحدة من غير الواضح لنا لماذا لم تقم الحكومة اليمنية بتطبيق القرار الصادر عن مجلس الأمن".